JFRC

اللامركزية وأثرها على التنمية المحلية في تونس

ر.ا، خبير في مجال الحكم المحلي



اللامركزية وأثرها على التنمية المحلية في تونس

ر.ا، خبير في مجال الحكم المحلي

مثلت الثورة التونسية نقطة تحول هامة في حياة التونسيين نحو واقع جديد ومستقبل أفضل على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي. والقطع مع ما كان سائدا في العهود السابقة من استبداد واحتكار للسلطة وفساد مالي وسياسي للطبقة الحاكمة، كان نتيجته فئات من الشعب مهمشة ومفقرة إضافة لعدم توازن جهوي، وتفاوت اقتصادي وتنموي بين المناطق.

لذلك كرس دستور 2014 مبدأ تفريق السلط واختار اللامركزية كمبدأ أساسي في النظام السياسي التونسي لتعزيز السلطة المحلية وتمكينها من إدارة شؤونها بفاعلية مما يعزز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. فهل نجحت اللامركزية في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي؟

لقد شهدت الفترة من 2011 إلى 2021 تحولات هامة في مختلف مجالات التنمية المحلية خاصة بعد تفعيل اللامركزية في ممارسات عملية كان لها الأثر الإيجابي في حياة المواطنين رغم الصعوبات والتحديات

وسنتناول فيما يلي بعض مظاهر هذه التحولات وأثرها على التنمية المحلية في جملة من المجالات.

I. في المجال القانوني

- صدر دستور 2014 متضمنا الباب السابع " باب السلطة المحلية " الذي يتكون من اثني عشر فصلا؛ رسمت معالم هذه السلطة المحلية وحدود علاقتها بالسلطة المركزية في إطار مبدأ التدبير الحر في ممارسة صلاحياتها الذاتية والمنقولة وإلغاء مبدأ الإشراف على قراراتها من السلطة المركزية واستبداله بالرقابة اللاحقة. كما تم تمتيعها بصلاحيات ذاتية وتمكينها من اعتمادات إضافية لممارسة الصلاحيات المنقولة
- تم إصدار القانون الأساسي عدد29 لسنة 2018 المتعلق بتنظيم الجماعات المحلية أطلق عليه اسم "مجلة الجماعات المحلية" التي منحت المجالس البلدية استقلالية مالية وإدارية وصلاحيات واسعة في اتخاذ القرار وإدارة شؤونها المحلية في إطار التدبير الحر والرقابة اللاحقة بما في ذلك التخطيط والتنمية والخدمات الأساسية في مجال التعليم والصحة والنقل مما عزز قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين ومعالجة قضاياهم عن قرب وبصفة مباشرة.

غير أنه وعلى الرغم من صدور عدة قوانين وأوامر تعزز اللامركزية، بقيت قوانين وأوامر أخرى مهمة معطلة مثل مراجعة مجلة المحاسبة العمومية ومجلة التهيئة الترابية والتعمير وكذلك مجموعة من الأوامر خاصة المتعلقة بالمسائل المالية مما زاد في تعطيل اللامركزية وأعاق عمل الجماعات المحلية.



صورة توضيحية — ملصق الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ليوم الاقتراع، الانتخابات البلدية 6 ماي 2018. © Nizar Kerkeni، CC BY-SA 4.0، ويكيميديا كومنز.

II. في المجال السياسي والانتخابي

تم تنظيم خلال شهر ماي 2018 أول انتخابات بلدية تعددية وشفافة في تاريخ البلاد مثلت حجر الزاوية في إرساء اللامركزية وتعزيز الديمقراطية المحلية حيث سجلت نسبة مشاركة محترمة ومكنت المواطنين من اختيار ممثليهم بكل حرية مما عزز لديهم روح المسؤولية والمشاركة. وقد أفرزت هذه الانتخابات 350 مجلسا بلديا تعدديا و7200 نائبا محليا. قد أتاحت هذه الانتخابات فرصة حقيقية لتوزيع السلطة بين المركز والأطراف ومكنت المجالس المنتخبة من لعب دور أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية، خاصة في مجال التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

350
مجلسا بلديا تعدديا أفرزتها انتخابات ماي 2018

7200
نائبا محليا

87%
من البلديات باشرت تنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع محلي بحلول عام 2020

غير أنه بعد نجاح الانتخابات البلدية كان من المنتظر تنظيم انتخاب المجالس الجهوية وتكوين مجالس الأقاليم والمجلس الأعلى للجماعات المحلية لاستكمال إرساء اللامركزية. لكن يبدو أن ضعف الإرادة السياسية للسلطة المركزية وإشغالها بتنظيم انتخابات رئاسية سابقة لأوانها سنة 2019 حالت دون ذلك وأعاقت فرصة استكمال بناء بقية هياكل اللامركزية.

III. في المجال التنموي

في هذا المجال كان لاعتماد اللامركزية وتكوين المجالس البلدية أثره الإيجابي على التنمية المحلية. تم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية على المستوى المحلي، حيث شهدت أغلب المناطق إحداث مشاريع تنموية عن طريق التمويلات الذاتية للبلديات أو بالتعاون مع السلطة المركزية والمنظمات الدولية المانحة، شملت مجالات البنية التحتية مثل مد شبكات التطهير، ومياه الشرب، والتنوير، والطرقات، والحدائق العمومية، والمدارس، والمراكز الصحية الأساسية، وكذلك تمويل المبادرات الخاصة للشباب. كما عملت المجالس البلدية على تحسين جاذبية المناطق بتسهيل الإجراءات والحد من البيروقراطية، وإحياء المناطق الصناعية لجذب المستثمرين، مما ساهم في تحسين حياة المتساكنين وإيجاد فرص شغل جديدة. وقد أوضح تقرير صادر عن وزارة الشؤون المحلية أن 87% من البلديات قد باشرت تنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع محلي بحلول عام 2020، على سبيل المثال:



صورة توضيحية — طريق في قرية كروسية، تونس. © Ahmeds175، CC BY-SA 4.0، ويكيميديا كومنز.

حسب تصريح لرئيس الجامعة الوطنية للبلديات التونسية. تم إحداث أكثر من 6000 كلم من الطرقات وأكثر من 110 الف نقطة ضوئية و13روضة بلدية وتهيئة عدد كبير من المنتزهات والمناطق الخضراء من طرف البلديات التونسية

- تم إطلاق مشروع تنموي بولاية القصرين في مجال الفلاحة يهدف إلى دعم صغار الفلاحين، أدى إلى زيادة الإنتاج بنسبة 30% في العام الأول من المشروع كما تم تخصيص ميزانية بحوالي 2مليون دينارا لمشاريع تحسين البنية التحتية في هذه المناطق.
- تم تنفيذ عدة مشاريع لتهيئة وتهذيب الأحياء الشعبية بالتعاون مع وكالة التهذيب والتجديد العمراني والوكالة الفرنسية للتنمية.
- نظرا إلى الحاجة الملحة لتأهيل الإدارة المحلية ورفع نسبة تأطير الكفاءة المحلية بها وتعزيزها بكفاءات جديدة، تم إحداث برامج وطنية ومحلية للتكوين تهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية والتقنية للبلديات عن طريق مركز التكوين

ودعم اللامركزية، وكذلك بالتعاون مع الجمعيات والمنظمات العاملة في هذا الشأن، تمتع بها عدد كبير من أعوان وإطارات وأعضاء مجالس بلدية من كامل المناطق التونسية.

على الرغم من هذه الإنجازات واجهت التنمية المحلية في تونس ما بعد الثورة عددا من التحديات أهمها نقص الموارد المالية، والبيروقراطية، وصعوبة التنسيق بين مختلف الهياكل الحكومية. وكذلك التحديات المتعلقة بضعف الكفاءة ونسب التأطير الإدارية على المستوى المحلي. وصعوبة التأقلم مع الأنظمة الجديدة مما أبطأ نسق تنفيذ المشاريع.

> أثبتت اللامركزية أنها أحد أهم دعائم التنمية المحلية في تونس

IV. في مجال تحفيز المشاركة المجتمعية

أقر دستور 2014 اعتماد التشاركية التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشأن العام (الفصل 139). كما ألزمت مجلة الجماعات المحلية اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية و"تشريك المواطنين في تصريف الشأن المحلي" (الفصل 200).

القسم الخامس: في الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة

الفصل 29: "يخضع إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وجوبا إلى آليات الديمقراطية التشاركية. تتخذ الجماعة المحلية كل التدابير لإعلام المتساكنين والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية.

تعرض مشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية على مصادقة المجالس المحلية المعنية بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها بهذا القانون.

يتم ضبط نظام نموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية، ويضبط المجلس المحلي المنتخب بالتشاور مع المجتمع المدني آليات الديمقراطية التشاركية وصيغها بناء على النظام النموذجي المذكور.

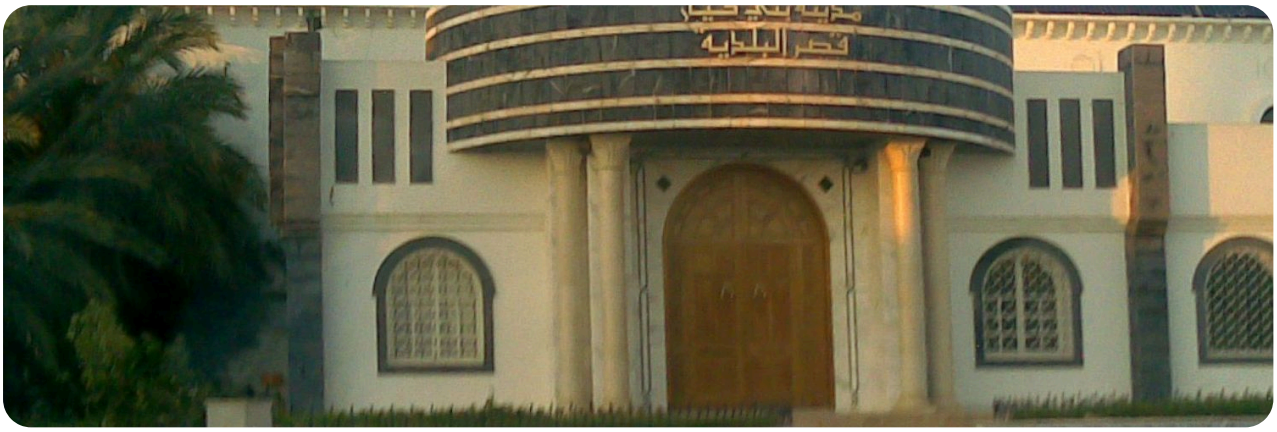
ترفض المجالس المحلية كل برنامج تنموي لا يحترم أحكام هذا الفصل.

كل قرار تتخذه الجماعة المحلية خلافا لمقتضيات هذا الفصل يكون قابلا للطعن عن طريق دعوى تجاوز السلطة.

الفصل 119 من المجلة: " تعتمد الجماعة المحلية وجوبا التشاركية في إعداد مشاريع أمثلتها طبقا لأحكام القانون ولما تضبطه مجالسها المنتخبة من آليات تشريك المتساكنين ومنظمات المجتمع المدني فعليا ودعوتهم للمساهمة في وضع التصورات وتحديد الاختيارات الكبرى للتهيئة واستنباط الصيغ العملية لإعداد أمثلة التهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها."

وتعتمد الجماعات المحلية عدة آليات لضمان إسهام أوسع لمتساكنيها والمجتمع المدني خاصة في مجال إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها، مما فتح المجال واسعا للمواطنين والمجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي من خلال المشاركة في الاجتماعات العامة أو الاستشارات التي كانت تنظمها

البلديات بانتظام خاصة فيما يتعلق بضبط مخططات التنمية السنوية التي كانت تعد بطريقة تشاركية بعد تنظيم لقاءات مع المواطنين في الأحياء. كما تبنت أغلب البلديات آلية الميزانية التشاركية بتخصيص اعتمادات مهمة ووضعها على ذمة المواطنين لتنفيذ مشروع أو أكثر حسب اختيارهم يساهمون في متابعة إنجازه عن طريق لجنة تحدث للغرض.



صورة توضيحية — مقر بلدية بني خيار. © Dali.s47، Public domain، ويكيميديا كومنز.

لقد شهدت التشاركية بعد تركيز المجالس البلدية انتعاشة كبيرة مكنت المواطن والمجتمع المدني من ممارسة حقه في المشاركة في صياغة القرارات وتنفيذ المشاريع وممارسة الرقابة. غير أن مشاركة المواطن رغم تحسنها كما وكيفا بقيت محدودة خاصة مشاركة الشباب والمرأة.

الخاتمة

بين عامي 2011 و 2021 أثبتت اللامركزية أنها أحد أهم دعائم التنمية المحلية في تونس وأنها أداة مهمة لتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية في كل المناطق على حد السواء. وعلى الرغم من كثرة التحديات فإن التقدم المحرز لإرساء اللامركزية قد وضع الأسس لمستقبل أكثر إشراقا. ولكي تستمر تونس على هذا النهج من الضروري تعزيز اللامركزية وتحسين الشفافية وتشجيع مشاركة المواطنين على جميع المستويات.



fondationjasmin.org
info@fondationjasmin.org

مصادر الصور

Couverture : Sfax Town Hall — Lluis Satorre Gonzalez, CC BY 2.0.

ISIE, autocollant, élections municipales 2018 — Nizar Kerkeni, CC BY-SA 4.0.

Village Kroussia — Ahmeds175, CC BY-SA 4.0.

Municipalité Beni Khiar — Dali.s47, Public domain.

Source : Wikimedia Commons.